

[illegible]



● فؤاد سراج الدين رئيس الوفد، وأعضاء الهيئة العليا، وقيادات وأعضاء الحزب، يتقدمون بخصم العزاء الى الحاج علي الصفا عضو لجنة الوفد بمركز الإبراهيمية شرقية، ولقطة المرحومة زوجته، والمقيدة حرم شفيق الدكتور محمود السقا المرحوم الوفدي في رأس قائمة الوفد بالدائرة الثانية في محافظة الشرقية للمقيدة الرحمة، وللأسرة الصبر.

## مخلفات الزبالة تستهلك ميزانية حفسائر الآثار

• تتبع تقارير مفتش الهيئة العامة للآثار إلى أن إزالة المخلفات والقنوات. من مواقع الحفائر الأثرية. تستهلك جزءا كبيرا من الميزانية المخصصة للحفائر. تبين أنه تم إنفاق ١٠ آلاف جنيه. مخصصة لاستئجار حفائر منطقة آثار طنطا في إزالة أكوام القمامة من موقع الحفر. لعدم وجود ملحق صحي للوعاء. وكلفت التقارير. أن لجوءه للحكم المحلي لتأجير أي تعاون. لعملية الإسكان الأثرية

**ميكرو**

خدمات سريعة بالمتزل

هنا اسأل متخصصون

تليفون

٣٩٢١١٥٠

٣٥٠٠ ١٤٤

● للخدمات الإلكترونية  
● برامج والألعاب والبرمجيات والشبكات  
● استشارات والتكنولوجيا ● التليفون والتلفزيون بالمشاهدة

**شركة بالسيكام للأجهزة اليابانية**

تصاينه الثيدديو الملون والفيديو فاي

٣٥٠٠ ١٤٤

مديرية الإسكندرية، حيث كانت تسكن  
باعتدلت تكاثف الإسكندرية المتوسط على  
أسس ٣٠٠ جنيه للمشروعات  
المفرق للمطبخ الخاص، مليون ٢٠٠ جنيه  
إلى ٢٢٠ جنيه.

**بدء العمل في إنشاء  
أكبر محطة لمياه الشرب**

مجرى العمل حالياً في إنشاء أكبر  
محطة لمياه الشرب بمنطقة أبي زعبل بدياح  
١٨ مليون جنيه وتهدف إلى تخفيض  
سحب المياه والضغط الاستيعابية إلى  
١٠٠ مليون لتر في اليوم.

القاهرة للتطوير محبة  
الصحة بتكاليف مليوني جنيه  
التطوير إنشاء ست كلميات جديد

وبهارات  
العط

● يجري العمل حاليا في انشاء اكبر محطة مياه الشرب بمنطقة امي زعيل تبلغ مساحتها ١٨ مليون جنيه وتهدف الى تغذية مدينة الخفكة والمنطقة الصناعية باني

خط  
بالمصاغة

والعط



# مؤامرة لتزوير الانتخابات!

## أيها العمال انتبهوا !! بقلم : الدكتور إبراهيم دوتى اباطة

حاولت زيارة المصانع الحكومية مع زملائي مرشحي قائمة الوفد بشرق القاهرة فلم أستطع !!  
قال مدير مصنع إسكو بلطرية إن اعتبارات الأمن تحول دون زيارة المرشحين للمصنع !!

وقال مدير مصنع ملج بلطرية بعين شمس إن اتصال المرشحين بالعمل ممنوع وفقا لتعليمات الحكومة حتى لا يتدخل سير العمل بالمصانع وإن زيارة السيدات المرشحات يجب أن تقتصر على شرب فنتجان قهوة عند مدير المصنع !!  
وتحت يدى الآن قوات بلطرية التي زارها مرشحو الحزب الوطنى والمصارف عن الحزب الوطنى نفسه ... وتشمل جميع المصانع الحكومية الموجودة بشرق القاهرة ... فحرام علينا زيارة العمل للتعرف على مشكلاته وحلال عليهم هذه الزيارة وفى أى وقت يشاؤون ... وهذه هي الزاوية وتكافؤ الفرص التي تتعامل بها حكومة الحزب الوطنى مع المعارضة أثناء الانتخابات !!

هذا هو الخطر من اللعبة الانتخابية ... فكل العمال عن قوى المعارضة ومحاوله السيطرة عليهم بالترغيب والتخويف لاستغلال أصواتهم لصالح الحزب الوطنى هو مبرط الفرس في كسب الانتخابات ... ولأنك إن أحدى مرابا القطاع العام في نظر قادة الحزب الوطنى هي حشد العمال وتوريدهم ... إلى صناديق الانتخاب للتصويت لصالح هذا الحزب !!

وحكومة الحزب الوطنى تفلن دائما أنها قادرة على « الحشد على ذقون العمال » ... وإن بعض الحوافز التافهة وإن بعض التصريحات الغريبة كطلة بارضاء العمل وشراء أصواتهم في الانتخابات ... ولكن الحكومة شيت أو تلتست أن تكرار هذه المأثورة المكشوفة بقادتها وقوتها ويجعلها شبه بكذبة أبريل التي اعتد الناس سماعها في هذا الموسم من كل عام !! ولكن يبدو أن ميكرات الحزب الوطنى قد توقفت عند هذا الحد ولم تعد تخرج جديدا بعيد اللعبة الانتخابية ... فكل سمحات ، التكرار ، من المعارضة الوافدة استعمالها الحزب الوطنى ابتداء بأولهم ضرب المكاسب العمالية وانتهاء بأكثريه بيع القطاع العام ، وهذا ما يبرر الضحك والاضطراب في محاولات فرض الرخصة الحكومية على جميع العاملين بالقطاع العام ... ولو أن السيدات المخططين لدعاية الحكومة الانتخابية شاموا عمل القطاع العام داخل مصانعهم أو لحوهم أثناء خروجهم من المصانع لما فتح واحد منهم فمه بكلامه عن عكس العمل ... فعمال القطاع العام رغم كل الشجيرة الاعلامي هو المسوق الأول في مصر !!

والزبائيل التي يحصل عليها هذا العمل لا تزيد كثيرا عن مرابا عمل السفرة على أيام حفل قاعة السويس !! ولا يبالغة في ذلك إذا نظرت إلى الغلاء المطحن الذي يأكل أجور العمال ويمسح كل الزبائيل التافهة التي يحصلون عليها ولا أنحل أن عائلتا الحكوميين يعيشون حياة الأديمين ... إن يستمتعون هم وأسرهم بالحد الأدنى لعيشة الإنسان ولكفهم وفي أوضاعهم الراحنة دون المستوى الإنساني بكثير لا من ناحية الأجور فقط ولكن أيضا من ناحية التامينات والمعاشات التقاعدية التي لا تضمن لهم عيشا كريما في حالة المرض أو العجز أو الشيخوخة ...

ولا أنحل أن العمال يحملون سلوك الحكومة وسياساتها تجاه أجور العاملين بالحكومة والقطاع العام ... وكيف أنها استجلت نفسها اختلاس حقوق هذه الفئات المحدودة الدخل بأساليب متوالية لعل إخطرها هو توظيف أموال التامينات والمعاشات في بنوك الدولة مقابل فوائد أقل أكثر من ٨٠٪ من الفوائد السائدة في السوق المحلية ... وهذا اعتداء صارخ على حقوق هذه الفئة الاجتماعية التي تشفى من لجل خير المجموع ...

أما كآوية بيع القطاع العام التي يحاول الإعلاميون الحكوميون ملصقا بغلاف فلم بعد تصدقوا أحد ... لأن الذي يتاجر بالقطاع العام حقا ويستغل حقا لحصيله هو الحزب الوطنى وما قسمه بشركة القطاع العام للحزب بجهة التطوير واجتذاب التكنولوجيا إلا مثال واضح على النهب الذي تعرض له القطاع العام على أيدي الحكومة المنتقبة من كبار موظفي القطاع العام !! أن الولد يطلب بترشيح القطاع العام وتنظيمه لا يبره وتبيده ... لأن القطاع العام لا يجوز أن ينشئ إلا بقرة حلوب تزخر من كل موضع ولا تجد من يوقف زيفها ويحافظ على استقلالها ... وترشيد القطاع العام هو وحده الذي يؤدي إلى وقف هذا النهب الذي يبيد موارد المجتمع في أنشطة استهلاكية أو عقبة ويحرمه من حسن توظيف العمال في إنتاج مفر يعود عليهم وعلى المجتمع بأكمله ...

وما يندى به الوفد في شأن القطاع العام لا يخرج أبدا عن الاتجاهات التي بدأت تسود العديد من الدول وعلى رأسها الدول الاشتراكية التي تراخعت عن الكثير من الأنشطة الانتاجية والنظم الادارية لتلتفت اقتصادها من الانهيار فملذا أن هذا الهراء الذي حصل لواءه المصنف الحكومي وبعض كتبت السلطة من يحرق الوفد لحلهم في السيطرة على عقول القراء !!

إن عمل مصر إن يكونوا مطية سهلة لأطماع الحزب الوطنى لأنهم أول من على وأول من دفع لمن تلك السياسات الخائفة التي ارتكبتها هذا الحزب على وأقول للعامل انتبهوا ... وتحتلوا وانظروا إلى الحقيقة بعين واعية لا بعين الوائق في صفحة مغرصة ... وأقلام مغلفة تتخذى كل يوم على الام الكعجين !!

**الأزدواجية السياسية**  
**يقلم : المختار سعيد الجميل**  
تسائل الكتب الأستاذ / احمد بهاء الدين يومياته بالإهراء عما أصاب الالة في عقليا وضيقها وقهوها وسوكتها ... كما تسائل عن الجيوب الذي أصاب مستوى الأجر التي تعامل معها الحجج التي تترافق بها والركعة التي تراسس بها هير قضائيا لم قال : لانا أصبحت لآلى لا مصالح تتطابقا وسلطات رائقة تنصرع عليها ولأجده مؤسسة واحدة من المؤسسات التي كتلت معصومة لا ونخر فيها المرض ...

وبعكرا هذا الحديث الذي قلنا له وانفصا كما يطر صفا بالبحث الذي كان قد نشره بالأمم أيضا الأستاذ إبراهيم دافع ميرا به عن نفس المعالي ولأنك أن أسيا كثرية قد سمعت في الركعة الفرية التي تعشها ... منها انتشال الفيم النفعية نتيجة لعد الانكاح الاستهلاكي الآخر ومصلحتها من تسخيل أخلاقي ونتيجة لعدود البش والفر ومعارضة من خوف وسلبية وانفصا على الذات ... ولو احسن نظامنا السيسى ممتعا لأصدر قرارا بمنع الأزدواجية السياسية التي نعشها والتي لا تتطابق فيها الأول مع الأفعال فبيها ينص دستورنا مثلا على أن الديمقراطية هي نظام الحكم بما يستنتج ذلك من قيام أحزاب محل محل النظام الشمولي الذي كان يمثله الاتحاد الاشتراكي كجد أن الواقع العمل يقول غير ذلك إن الأزدواجية من يزعم بإمكانية حلول حزب الحزب الوطنى الديمقراطي في السلطة وأنه من غير المنصوب مثلا أن تتم انتخابات يكون من نتيجتها تخيير في شكل النظام الحكم ...

وهذه الحقيقة التي تحتبر بدئية في ثلوس الناس جميعا تمتع الاملا كثرية من أن تقول متأكدون أن ولأما ملق بالإنشاء أدنى شتلة السلطة ... وهذا للشور لأن أغلب أصحاب الراى لا يخلق تلك الحركة الشيطانية والاحساس الدافق التي يصطب من لاحتوية مصلحة أو يملو في مغم ... وبذلك لا يمكن دفع الامور في مجراها الطبيعي وإن تتخلف طقت المسح التي يبحث عنها الأستاذ بهاء ويبحث من معه عنها لتأخذ طريقها للصحيح ولأنك لا يمكن عبويا أن نلرا عن الذين يحدون في الإصلاح الديمقراطي المائتي والبطيء والذين الذين حتى لا تخرج قطاعات كثيرة ترى في الطريقة أمرا غير محمود ومسلما غير مرغوب ...

وقد نشي هؤلاء الكتاب أن تجربتنا الديمقراطية قديمة تزيد على مائة عام ولأنها أسبق من بعض التجارب في الدول الأوروبية نفسها وإن الديمقراطية هي مرسة الشعب الحقيقية وأنها يطمعها لتتجزأ ولا يمكن لهذا الشعب أن يرى عبويه وتوافقه فيقتضاهما مستقبلا إلا أن هذا ينفسه شئون نفسه بيلد بعد ذلك ونده ويعتبر في هويته وتزهر في مرس المدرسة الكبرى لمراد ...



بعد طرد مندوب الوفد من هذه اللجنة بالإسماعيلية في انتخابات ٨١ ... بدأ التزوير ... وبالقاهرة ... مستطرد الحكومة المندوبين ... بالقاهرة

## الوفد يطالب رئيس الجمهورية بتعديل القانون



الرئيس حسني مبارك

**الوفد يطالب رئيس الجمهورية بتعديل القانون .. ومنع هذه الجريمة !**  
**قرعة مندوبى الأحزاب والمستقلين**  
**باللجان الانتخابية .. لعبة جديدة**  
**لطر مندوبى المعارضة وتسهيل التزوير**



رئيس وفد وزير الداخلية

الوفد على أساس القوانين الحزبية وكان المطلوب من التلخب عند الأدلاء بصوته أن يختار منها قائمة حزب واحد كل من المفروض أن تتم هذه العملية في حضور ممثل هذه الأحزاب سواء في اللجنة الفرعية عند التصويت أم في اللجنة الرئيسية عند الفرز أم في اللجنة العامة عند التجميع ... وكذلك أيضا لدى الجهاز اللام بوزارة الداخلية بتجميع هذه الأصوات على مستوى الجمهورية بواسطة الكمبيوتر إلا أن الحزب الحاكم رغبة في التفضل من هذه القرعة يحاول حرسا مندوبى الأحزاب المنتخبة من الإشراف على العملية الانتخابية بغية تزيفها من القاعدة للفة وأعلان نتائج لتعبر عن رغبات الشعب واختياراته ... وتتضمن هذه البدعة المستحدثة في اجراء القرعة بين مندوبى الأحزاب الخمسة ومنها الحزب الحاكم والمفترات من مندوبى المرشحين للمعقد الفردي وبذلك تقل فرصة منحل الأحزاب في الإشراف على عملية التصويت داخل اللجان الفرعية ...

وما يؤكد هذه الفية أن مندوبى المرشحين في الدائرة الفرعية قد يصل عددهم إلى الخمسين أو أكثر ينتخبون على مقعد واحد ... بينما مندوبى الأحزاب يراقبون عملية التصويت على عدد يقل عن ٧ مقاعد في الدائرة الصغيرة ... ويصل إلى ١٣ مقعدا في الدوائر الكبيرة ...

وتكافؤ الفرص يقتضى أن يكون جميع الدوائر والأحزاب وجوبيا في جميع الدوائر ... وعلى مختلف الدرجات ... أما القرعة فتمت بين مندوبى المستقلين المقنطين على المقعد الفردي لتكون المفصلة في القوائم الحزبية بين الأحزاب والمفصلة في المقعد الفردي بين الأشخاص ولا خلط بين العمليتين ...

**الحل الوحيد ... !**  
ولذلك يرى سعد فخرى عبد النور تمثيل جميع الأحزاب في جميع اللجان بصفة وجوبية أما القرعة فتمت بين معلى المرشحين للمعقد الفردي دون خلط بين هاتين العمليتين أما إذا رعت الحكومة رأسا وأصرت على اجراء القرعة بين الجميع أحزابا وأفرادا ... فإنها تعلن بذلك عن نيتها البنية والمعتمدة في التزوير لتقوم بتعيين مرشحيها المقنطين على قوائم حزبية أعضاء في مجلس الشعب ... ولكن من خلال عملية مزيفة ... سيضحت لها العلم ... وتبقى فيها مصر ...

الحكومة المصرية على تزوير الانتخابات القليلة هذا ما تؤكدته الكثرة من تصرفاتها ، لكنها تريد تزويرا قانونيا غير مفضوح كما حدث في الانتخابات السابقة ، لذلك استحدثت طريقة القوانين في حزبها لأعداد تعديل لقانون مباشرة الحقوق السياسية يتيح لها تزوير الانتخابات بعيدا عن رقابة الأحزاب ويشترط هذا التعديل ألا يزيد عدد المندوبين

داخل اللجان الانتخابية على ٦ افراد ويتم اختيارهم بالقرعة من بين مندوبى الأحزاب والمرشحين للدوائر الفرعية

وقامت الحكومة بعد ذلك بدفع عدد كبير من أنصارها لترشيح أنفسهم في المقاعد الفرعية ، حتى تتحقق لها الأغلبية داخل اللجان الانتخابية ، وتستطيع بذلك تزوير الانتخابات في جو مغف

ويكشف رجال القانون أنفسهم في هذا التحقيق ليعاد المؤامرة ، ويضجون تبة الحكومة في التزوير ، ويحجون الخلق تحتجبة زينة دستورية

يقول الدكتور وحيد رافت نائب رئيس حزب الوفد إن هذه الخطة من الدستور تنص على أن النظام السياسي للدولة يقوم على تعدد الأحزاب ومبدأ تعدد تمثيل لقانون مباشرة الحقوق السياسية ، بحيث تشارك جميع الأحزاب في اختيار مندوبى لجان الانتخابات الفرعية

ونلك بعد أن تحول نظام الانتخاب في البلاد من النظام الفردي إلى نظام القوائم الحزبية ، زعم أن عدل لقانون الانتخابات مرة ثانية ليصبح نظاما مختلطا يجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم الحزبية - كان لابد من تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بحيث يتواءم مع الوضع الجديد وينصح الأفراد نفس الحقوق الممنوحة للأحزاب ومعبارة أخرى العودة لنظام مندوبى الأفراد مع مندوبى الأحزاب

وهذا أصبر الرئيس مبارك القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية بعد حل مجلس الشعب السابق وأمر التعديل إلى أنه بعد أن أصبح انتخاب مجلس الشعب يجمع بين نظام القوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي يكسبه المقعد الواحد في كل دائرة يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه في الدائرة وذلك لكل مرشح فرع أن ينتدب عضوا من التلخبين المقنطين في اللجنة الفرعية ليشكل في ذات اللجنة الفرعية ... وإذا زاد عدد المندوبين عن ستة افراد وتعدى الاتفاق بين الأحزاب صاحبة القوائم والمرشحين الأفراد فيقوم رئيس اللجنة بتعيين المندوبين الستة بالقرعة

ويضيف الدكتور وحيد رافت هذا النص القانوني يضرب ليمط مبادئ العدالة في مقتل ... لآلا ٢ لالة إذا تعدد الحزب الحاكم بلغ بعدد كبير من أنصاره كترشيح في الدوائر الفرعية وهذا ما حدث بالفعل فإن نتيجة ذلك هو إجراء القرعة بين سبعين شخصا على الأقل أغلبهم من السلطة تمثل الحزب الحاكم وهذا بالساحة تمثل الأحزاب المعارضة من أنصاره في الإشراف على سير الانتخابات بسبب قرعة لم يوضح القانون كيفية إجرائها ولا شروطها

ويستأمر وحيد رافت كيف سناوى بين مندوب مرشح فرد لا يمثل إلا نفسه ولا يتنافس إلا على مقعد واحد وقائمة حزب قد يصل عددها إلى عشرة أشخاص في المتوسط ويمثل حزبا له برلماني عام

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي

سيطرة الحزب الحاكم على اللجان أما الدكتور محمد عصمت ف يرى أن القرار ليعمل لقانون مباشرة الحقوق السياسية يصطدح صراحة مع الأساس الذي يقوم عليه تنظيم الانتخابات بالقوائم الحزبية لأنه ليس من المعقول في ظل نظام انتخابي يعتمد أساسا على القوائم الحزبية أن يشترط على مرشح فرد في دائرة واحدة مع الحزب الذي يرشح أكثر من عضو في هذه الدائرة ... وهذا التعديل الأخير للقانون مباشرة الحقوق السياسية قد وضع بهدف

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي

ويضيف الدكتور وحيد رافت هذا النص القانوني يضرب ليمط مبادئ العدالة في مقتل ... لآلا ٢ لالة إذا تعدد الحزب الحاكم بلغ بعدد كبير من أنصاره كترشيح في الدوائر الفرعية وهذا ما حدث بالفعل فإن نتيجة ذلك هو إجراء القرعة بين سبعين شخصا على الأقل أغلبهم من السلطة تمثل الحزب الحاكم وهذا بالساحة تمثل الأحزاب المعارضة من أنصاره في الإشراف على سير الانتخابات بسبب قرعة لم يوضح القانون كيفية إجرائها ولا شروطها

ويستأمر وحيد رافت كيف سناوى بين مندوب مرشح فرد لا يمثل إلا نفسه ولا يتنافس إلا على مقعد واحد وقائمة حزب قد يصل عددها إلى عشرة أشخاص في المتوسط ويمثل حزبا له برلماني عام

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي

سيطرة الحزب الحاكم على اللجان أما الدكتور محمد عصمت ف يرى أن القرار ليعمل لقانون مباشرة الحقوق السياسية يصطدح صراحة مع الأساس الذي يقوم عليه تنظيم الانتخابات بالقوائم الحزبية لأنه ليس من المعقول في ظل نظام انتخابي يعتمد أساسا على القوائم الحزبية أن يشترط على مرشح فرد في دائرة واحدة مع الحزب الذي يرشح أكثر من عضو في هذه الدائرة ... وهذا التعديل الأخير للقانون مباشرة الحقوق السياسية قد وضع بهدف

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي

ويضيف الدكتور وحيد رافت هذا النص القانوني يضرب ليمط مبادئ العدالة في مقتل ... لآلا ٢ لالة إذا تعدد الحزب الحاكم بلغ بعدد كبير من أنصاره كترشيح في الدوائر الفرعية وهذا ما حدث بالفعل فإن نتيجة ذلك هو إجراء القرعة بين سبعين شخصا على الأقل أغلبهم من السلطة تمثل الحزب الحاكم وهذا بالساحة تمثل الأحزاب المعارضة من أنصاره في الإشراف على سير الانتخابات بسبب قرعة لم يوضح القانون كيفية إجرائها ولا شروطها

ويستأمر وحيد رافت كيف سناوى بين مندوب مرشح فرد لا يمثل إلا نفسه ولا يتنافس إلا على مقعد واحد وقائمة حزب قد يصل عددها إلى عشرة أشخاص في المتوسط ويمثل حزبا له برلماني عام

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي

سيطرة الحزب الحاكم على اللجان أما الدكتور محمد عصمت ف يرى أن القرار ليعمل لقانون مباشرة الحقوق السياسية يصطدح صراحة مع الأساس الذي يقوم عليه تنظيم الانتخابات بالقوائم الحزبية لأنه ليس من المعقول في ظل نظام انتخابي يعتمد أساسا على القوائم الحزبية أن يشترط على مرشح فرد في دائرة واحدة مع الحزب الذي يرشح أكثر من عضو في هذه الدائرة ... وهذا التعديل الأخير للقانون مباشرة الحقوق السياسية قد وضع بهدف

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي

ويضيف الدكتور وحيد رافت هذا النص القانوني يضرب ليمط مبادئ العدالة في مقتل ... لآلا ٢ لالة إذا تعدد الحزب الحاكم بلغ بعدد كبير من أنصاره كترشيح في الدوائر الفرعية وهذا ما حدث بالفعل فإن نتيجة ذلك هو إجراء القرعة بين سبعين شخصا على الأقل أغلبهم من السلطة تمثل الحزب الحاكم وهذا بالساحة تمثل الأحزاب المعارضة من أنصاره في الإشراف على سير الانتخابات بسبب قرعة لم يوضح القانون كيفية إجرائها ولا شروطها

ويستأمر وحيد رافت كيف سناوى بين مندوب مرشح فرد لا يمثل إلا نفسه ولا يتنافس إلا على مقعد واحد وقائمة حزب قد يصل عددها إلى عشرة أشخاص في المتوسط ويمثل حزبا له برلماني عام

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي

سيطرة الحزب الحاكم على اللجان أما الدكتور محمد عصمت ف يرى أن القرار ليعمل لقانون مباشرة الحقوق السياسية يصطدح صراحة مع الأساس الذي يقوم عليه تنظيم الانتخابات بالقوائم الحزبية لأنه ليس من المعقول في ظل نظام انتخابي يعتمد أساسا على القوائم الحزبية أن يشترط على مرشح فرد في دائرة واحدة مع الحزب الذي يرشح أكثر من عضو في هذه الدائرة ... وهذا التعديل الأخير للقانون مباشرة الحقوق السياسية قد وضع بهدف

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي

ويضيف الدكتور وحيد رافت هذا النص القانوني يضرب ليمط مبادئ العدالة في مقتل ... لآلا ٢ لالة إذا تعدد الحزب الحاكم بلغ بعدد كبير من أنصاره كترشيح في الدوائر الفرعية وهذا ما حدث بالفعل فإن نتيجة ذلك هو إجراء القرعة بين سبعين شخصا على الأقل أغلبهم من السلطة تمثل الحزب الحاكم وهذا بالساحة تمثل الأحزاب المعارضة من أنصاره في الإشراف على سير الانتخابات بسبب قرعة لم يوضح القانون كيفية إجرائها ولا شروطها

ويستأمر وحيد رافت كيف سناوى بين مندوب مرشح فرد لا يمثل إلا نفسه ولا يتنافس إلا على مقعد واحد وقائمة حزب قد يصل عددها إلى عشرة أشخاص في المتوسط ويمثل حزبا له برلماني عام

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي

سيطرة الحزب الحاكم على اللجان أما الدكتور محمد عصمت ف يرى أن القرار ليعمل لقانون مباشرة الحقوق السياسية يصطدح صراحة مع الأساس الذي يقوم عليه تنظيم الانتخابات بالقوائم الحزبية لأنه ليس من المعقول في ظل نظام انتخابي يعتمد أساسا على القوائم الحزبية أن يشترط على مرشح فرد في دائرة واحدة مع الحزب الذي يرشح أكثر من عضو في هذه الدائرة ... وهذا التعديل الأخير للقانون مباشرة الحقوق السياسية قد وضع بهدف

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي

ويضيف الدكتور وحيد رافت هذا النص القانوني يضرب ليمط مبادئ العدالة في مقتل ... لآلا ٢ لالة إذا تعدد الحزب الحاكم بلغ بعدد كبير من أنصاره كترشيح في الدوائر الفرعية وهذا ما حدث بالفعل فإن نتيجة ذلك هو إجراء القرعة بين سبعين شخصا على الأقل أغلبهم من السلطة تمثل الحزب الحاكم وهذا بالساحة تمثل الأحزاب المعارضة من أنصاره في الإشراف على سير الانتخابات بسبب قرعة لم يوضح القانون كيفية إجرائها ولا شروطها

ويستأمر وحيد رافت كيف سناوى بين مندوب مرشح فرد لا يمثل إلا نفسه ولا يتنافس إلا على مقعد واحد وقائمة حزب قد يصل عددها إلى عشرة أشخاص في المتوسط ويمثل حزبا له برلماني عام

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي

سيطرة الحزب الحاكم على اللجان أما الدكتور محمد عصمت ف يرى أن القرار ليعمل لقانون مباشرة الحقوق السياسية يصطدح صراحة مع الأساس الذي يقوم عليه تنظيم الانتخابات بالقوائم الحزبية لأنه ليس من المعقول في ظل نظام انتخابي يعتمد أساسا على القوائم الحزبية أن يشترط على مرشح فرد في دائرة واحدة مع الحزب الذي يرشح أكثر من عضو في هذه الدائرة ... وهذا التعديل الأخير للقانون مباشرة الحقوق السياسية قد وضع بهدف

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي

ويضيف الدكتور وحيد رافت هذا النص القانوني يضرب ليمط مبادئ العدالة في مقتل ... لآلا ٢ لالة إذا تعدد الحزب الحاكم بلغ بعدد كبير من أنصاره كترشيح في الدوائر الفرعية وهذا ما حدث بالفعل فإن نتيجة ذلك هو إجراء القرعة بين سبعين شخصا على الأقل أغلبهم من السلطة تمثل الحزب الحاكم وهذا بالساحة تمثل الأحزاب المعارضة من أنصاره في الإشراف على سير الانتخابات بسبب قرعة لم يوضح القانون كيفية إجرائها ولا شروطها

ويستأمر وحيد رافت كيف سناوى بين مندوب مرشح فرد لا يمثل إلا نفسه ولا يتنافس إلا على مقعد واحد وقائمة حزب قد يصل عددها إلى عشرة أشخاص في المتوسط ويمثل حزبا له برلماني عام

ولكن ذلك يرى الدكتور وحيد رافت أنه علاج هذا الظلم الذي وقع على الحزب المعارضة فلابد أن يتم تعديل كل حزب مندوبين داخل اللجنة الفرعية وتجرى القرعة فقط بين مندوبى المرشحين على المقعد الفردي







## سراج الدين في أكبر مؤتمر عمالي بحلوان

# معرضنا لحماية إرادة الأمة ضد حكم الفرد

## نطالب بمشاركة العمال في رؤوس أموال شركات القطاع العام

عقد الوفد مؤتمرا شعبيا كبيرا في منطقة حلوان حضره فؤاد سراج الدين رئيس الحزب والدكتور وحيد رافت رئيس الحزب وإبراهيم فرج السكرتير العام ورئيس سراج الدين لجنة الوفد العامة بالقاهرة. وعدد كبير من قيادات الوفد. شارك في المؤتمر حشد كبير ضم آلاف العمال الذين

الحكومة أغرقت العمال في مياه المجاري وحاصرتهم بمشاكل الإسكان والغلاء



فؤاد سراج الدين يقول لعمال حلوان الوفد هو الذي رعى مصالح العمال منذ عام ١٩٦٤



بصوبة باقعة شق زعيم الوفد طريقه وسط عمل حلوان التي لم يسقط فيها مرشح وفدى قبل عام ١٩٥٢

## والوفد أول من أنصف العمال وأصدر القوانين حمايتهم

### المعركة الانتخابية ليست سهلة بل هي عنيفة وشرسة



وقال فؤاد سراج الدين: ذهب خصومنا في الآونة الأخيرة أن يذهبوا أن الوفد ضد تطبيق أحكام الشريعة. وهذه كذوبة. وفي هذه الدائرة مرشح من الإخوان المسلمين وهو الأستاذ حسن الجبل. وكان معنا في الوفد منذ أسبوعين قبله أسامه. هل الوفد ضد تطبيق أحكام الشريعة أم أنه يقاتل بتطبيقها؟ وهو أن يجيب لا بالحق.

وحتى نرى أن الشريعة مصر رئيس للتحريم. وفيه على القوانين الحالية من أية مخالفة للشريعة الإسلامية. وكل ذلك في مجلس الشعب في دولة مصر طبقا لشرعية الإسلام. ونحن نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية. ونحن نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية. ونحن نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية.

والجاءت - ولا أقول ذلك لأغراض انتحائية - فنحن نطالب بإزالة ٧٦ المادة من الدستور. فطبيب الجبل في هذا الشعب ويجب أن يتبع الطبيب بحرية في الجملعات داخل أحياء الطبقة. واعتادت مرارا أن حزب الوفد يرى أن الحكماء كالبديع منهم من أسسها وغير قلقة أن الطرف الآخر قد نشأ لها روحا - علينا أن نتدخل من التزامنا في أن لا نخرج من أن نطالب عليها. وفي أول يوم في عرفت على مجلس الشعب قبل أن يودع الوفد. ولم يكن حكم القضاء قد صدر بعودة الوفد.

وحول حماية التعليم نقول: لا يبقينا في الحكم شيئا من القوانين الحالية. التعليم الجسدي. فقد صدر قرار في يوم طالب من تلبية الامتحان بسبب الصعوبات. ولم يكن يدفعها إلا القليل. وكانت التية متفقد على تعليم الجالية. وكانت الصعوبات ٢٠ جنيا في السنة. ولا نساوي شيئا الآن أمام الدروس الخصوصية. والعلم في الابتدائي أو الثانوي أو في جامعة. وكان الطالب يحصل يوميا على وجبة غذائية غنية بلحاح.

وحتى لسا ضد القطاع العام. نحن نؤيده. ونعتبره من ركائز الاقتصاد المصري. ولكننا لا نريده قطعا عام للقول والتعليم. فالقطاع العام يقوم بالصناعات الكبيرة. والمراقب العامة. ولكن الذي حدث أن القطاع العام تحول وعثر خسائر. حتى أن الشركات التي كانت تحقق أرباحا قبل الثورة أصبحت تحاقق الآن خسائر فادحة. وكان الإجماع أن قائمة موحدة. وولدت الأحزاب مشكورة أن تنضوي تحت علم الوفد. ولكن الهيئة العليا للوفد وتنضم جبهة القانون الدستوري والقانون العام. وجها إلى المسألة أن تعطي الحكومة لجانا لدراسة في دستورية القوانين. ولكننا رفضنا حرصا منا على قوة المعارضة.

**حزب الجلايل الزرقاء**  
وتحدث سراج الدين فقال: إن خصوم الوفد يزعمون أن الوفد لا يرمي مصالح العمال والفقراء ورحم الله سعد زغلول الذي قال: إن الوفد حزب الجلايل الزرقاء. وفؤاد سراج الدين الذي يقول الآن وفداً لأن العمل حكوا ليست مصالحهم. ونحن نطالب لهم بجزء من الحقوق. وأضاف قائلا: إن الوفد ينادي بأن يكون القطاع العام ملكا للعمال لأنهم هم الشعب نفسه. والقطاع العام ملك

## السلطة جندت كل أموالها وأجهزتها

### لإغراق النواخبين بالرشاوى



الدكتور وحيد رافت إبراهيم فرج

جندت حكومة الوفد كل شرف أصدار القانون التقياد العمالية وكنت وقتها وزيرا للشؤون الاجتماعية وظهرت التقياد العمالية بناء على هذا القانون. قانون عمال العمل الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. ويجدد الأجور والإجازات والتعويضات للعمال. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**ماذا فعلوا للعمال**  
أكثر منا قدم الوفد أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**مما فعلوا للعمال**  
أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**مما فعلوا للعمال**  
أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**مما فعلوا للعمال**  
أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**مما فعلوا للعمال**  
أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**لماذا فعلوا للعمال**  
أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**مما فعلوا للعمال**  
أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**مما فعلوا للعمال**  
أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**مما فعلوا للعمال**  
أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**مما فعلوا للعمال**  
أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**مما فعلوا للعمال**  
أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**مما فعلوا للعمال**  
أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

**مما فعلوا للعمال**  
أريد أن أسأله أي قانون جديد وضعت لصالح العمال غير هذه القوانين التي وضعتها حكومة الوفد. والقانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وصاحب العمل. وقانون عقد العمل المشترك. تحديد ساعات العمل. تأمين العمال ضد الحوادث. قانون الضمان الاجتماعي. كل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

أعلن فؤاد سراج الدين في لؤوس أن الوفد أول من أقر حقوق العمال والفقراء. فأسس القوانين التي كانت لهم حقوقهم. وفرضت لهم الضمانات من قانون التقياد العمالية. وقانون عقد العمل المشترك. وقانون الضمان الاجتماعي. وكل هذه القوانين أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال.

وحتى نرى أن الشريعة مصر رئيس للتحريم. وفيه على القوانين الحالية من أية مخالفة للشريعة الإسلامية. وكل ذلك في مجلس الشعب في دولة مصر طبقا لشرعية الإسلام. ونحن نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية. ونحن نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية.

والجاءت - ولا أقول ذلك لأغراض انتحائية - فنحن نطالب بإزالة ٧٦ المادة من الدستور. فطبيب الجبل في هذا الشعب ويجب أن يتبع الطبيب بحرية في الجملعات داخل أحياء الطبقة. واعتادت مرارا أن حزب الوفد يرى أن الحكماء كالبديع منهم من أسسها وغير قلقة أن الطرف الآخر قد نشأ لها روحا - علينا أن نتدخل من التزامنا في أن لا نخرج من أن نطالب عليها. وفي أول يوم في عرفت على مجلس الشعب قبل أن يودع الوفد. ولم يكن حكم القضاء قد صدر بعودة الوفد.

وحول حماية التعليم نقول: لا يبقينا في الحكم شيئا من القوانين الحالية. التعليم الجسدي. فقد صدر قرار في يوم طالب من تلبية الامتحان بسبب الصعوبات. ولم يكن يدفعها إلا القليل. وكانت التية متفقد على تعليم الجالية. وكانت الصعوبات ٢٠ جنيا في السنة. ولا نساوي شيئا الآن أمام الدروس الخصوصية. والعلم في الابتدائي أو الثانوي أو في جامعة. وكان الطالب يحصل يوميا على وجبة غذائية غنية بلحاح.

وحتى لسا ضد القطاع العام. نحن نؤيده. ونعتبره من ركائز الاقتصاد المصري. ولكننا لا نريده قطعا عام للقول والتعليم. فالقطاع العام يقوم بالصناعات الكبيرة. والمراقب العامة. ولكن الذي حدث أن القطاع العام تحول وعثر خسائر. حتى أن الشركات التي كانت تحقق أرباحا قبل الثورة أصبحت تحاقق الآن خسائر فادحة. وكان الإجماع أن قائمة موحدة. وولدت الأحزاب مشكورة أن تنضوي تحت علم الوفد. ولكن الهيئة العليا للوفد وتنضم جبهة القانون الدستوري والقانون العام. وجها إلى المسألة أن تعطي الحكومة لجانا لدراسة في دستورية القوانين. ولكننا رفضنا حرصا منا على قوة المعارضة.

**حزب الجلايل الزرقاء**  
وتحدث سراج الدين فقال: إن خصوم الوفد يزعمون أن الوفد لا يرمي مصالح العمال والفقراء ورحم الله سعد زغلول الذي قال: إن الوفد حزب الجلايل الزرقاء. وفؤاد سراج الدين الذي يقول الآن وفداً لأن العمل حكوا ليست مصالحهم. ونحن نطالب لهم بجزء من الحقوق. وأضاف قائلا: إن الوفد ينادي بأن يكون القطاع العام ملكا للعمال لأنهم هم الشعب نفسه. والقطاع العام ملك

والجاءت - ولا أقول ذلك لأغراض انتحائية - فنحن نطالب بإزالة ٧٦ المادة من الدستور. فطبيب الجبل في هذا الشعب ويجب أن يتبع الطبيب بحرية في الجملعات داخل أحياء الطبقة. واعتادت مرارا أن حزب الوفد يرى أن الحكماء كالبديع منهم من أسسها وغير قلقة أن الطرف الآخر قد نشأ لها روحا - علينا أن نتدخل من التزامنا في أن لا نخرج من أن نطالب عليها. وفي أول يوم في عرفت على مجلس الشعب قبل أن يودع الوفد. ولم يكن حكم القضاء قد صدر بعودة الوفد.

وحول حماية التعليم نقول: لا يبقينا في الحكم شيئا من القوانين الحالية. التعليم الجسدي. فقد صدر قرار في يوم طالب من تلبية الامتحان بسبب الصعوبات. ولم يكن يدفعها إلا القليل. وكانت التية متفقد على تعليم الجالية. وكانت الصعوبات ٢٠ جنيا في السنة. ولا نساوي شيئا الآن أمام الدروس الخصوصية. والعلم في الابتدائي أو الثانوي أو في جامعة. وكان الطالب يحصل يوميا على وجبة غذائية غنية بلحاح.

عمال حلوان: شيايا وشيوخا يرفعون شعارات الوفد ويتابعون بكل اهتمام خطاب سراج الدين التاريخي عن حقوق العمال وكيف أنها ليست منحة من أحد.

التي لم يسقط فيها مرشح وفدى قبل عام ١٩٥٢

فؤاد سراج الدين يقول لعمال حلوان الوفد هو الذي رعى مصالح العمال منذ عام ١٩٦٤

التي لم يسقط فيها مرشح وفدى قبل عام ١٩٥٢

فؤاد سراج الدين يقول لعمال حلوان الوفد هو الذي رعى مصالح العمال منذ عام ١٩٦٤



























